

Market share of credit facilities and their impact on the profitability of banks in the Kingdom of Saudi Arabia – An applied study on Saudi banks –

Amal Abdullah Abdullah Al- Qahtani

Ibn Rushd College of Administrative Sciences || Abha || KSA

Abstract: The objective of this study is to reveal the effect of the market share of credit facilities on the rate of return on assets and the rate of return on equity in Saudi banks. The study sample consisted of all Saudi banks, which included twelve banks listed on the stock market of 2008 and before 2018. The study relied on the analytical descriptive approach by using the Panel Data Analysis.

One of the main findings of the study is that the market share positively affects the rate of return on assets, while the market share of credit facilities does not affect the rate of return on equity. Among the most important recommendations in the study is the need to reduce the rate of return on credit facilities, which may contribute to increasing its market share, which will increase the contribution to the achievement of profits and work on the balance between liquidity and profitability by maintaining the market share in the volume of deposits to give the bank the ability To increase credit facilities and thus increase profits in banks and to conduct further research related to the market share of credit facilities in Saudi banks.

Keywords: credit facilities, return on assets, property rights, bank profitability, market share.

الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية – دراسة تطبيقية على المصارف السعودية –

أمل عبد الله عبد الله القحطاني

كلية ابن رشد للعلوم الإدارية || أبها || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على الأصول وعلى معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف السعودية، حيث تكونت عينة الدراسة من جميع المصارف السعودية، والتي اشتملت على اثني عشر مصرفاً، المدرجة في سوق الأوراق المالي من عام 2008 وما قبل عام 2018. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق استخدام تحليل لوحة البيانات (Panel Data). ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الحصة السوقية تؤثر إيجاباً على معدل العائد على الأصول بينما لا تؤثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على حقوق الملكية. ومن أهم التوصيات التي وردت في الدراسة ضرورة العمل على تخفيض نسبة العوائد على التسهيلات الائتمانية مما قد يساهم في زيادة حصتها السوقية بالتالي زيادة المساهمة في تحقيق الأرباح، والعمل على التوازن بين السيولة والربحية من خلال المحافظة على الحصة السوقية في حجم الودائع لإعطاء المصرف قدرة أكبر على منح التسهيلات الائتمانية وبالتالي زيادة الأرباح في المصارف، وإجراء المزيد من البحوث المرتبطة بالحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية في المصارف السعودية.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الائتمانية، العائد على الأصول، حقوق الملكية، ربحية المصارف، الحصة السوقية.

المقدمة

يلعب النظام المصرفي دوراً هاماً، في الاقتصاديات العامة للدول بصفته المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد والممول الرئيس لأي نشاط اقتصادي، لذلك تعد المصارف أساس النظام المالي لأي مجتمع اقتصادي، والتي لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث تلعب دوراً هاماً في تسهيل المعاملات الاقتصادية، وتوفير الحاجات المالية للجهات المحتاجة وذلك من خلال قبول الودائع، وتشجيع المودعين على الإيداع والادخار، واستثمار تلك الودائع في تقديمها كتسهيلات ائتمانية مختلفة.

لذلك نجد، المصارف بشكل عام هي أساس النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي لأي دولة، وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص تلعب المصارف دوراً رئيساً في تطور وارتقاء عجلة التطور والنمو الاقتصادي، من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية ورفع مستوى الربحية والاستحواذ على أكبر حصة سوقية من حيث تقديم التسهيلات للأفراد والمنشآت.

مشكلة الدراسة:

تمثل عملية تحقيق الأرباح وتعظيمها هدفاً أساسياً للمصارف جميعها، بحيث تسعى باستمرار لتحقيق الأرباح وذلك يحقق لها استمراريته ويدعم مركزها المالي، مما يؤثر إيجاباً على قدرتها في مواجهة التحديات، كما أن عدم تحقيق المصارف للأرباح يؤدي إلى تردي أوضاعها المالية وتآكل حقوق ملكيتها، لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في غياب التقييم الدقيق لأثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، حيث إنه يفترض أن العلاقة بينهما طردية كلما كانت الحصة السوقية مرتفعة كانت أرباحها مرتفعة، وبعبارة أخرى عدم نجاحها في تحقيق الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية المناسبة لنشاطها سيؤدي إلى انخفاض الأرباح.

أسئلة الدراسة:

- بناء على ما سبق؛ تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:
- ما أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية؟
ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:
- 1- ما أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول في المصارف السعودية؟
 - 2- ما أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على العائد على حقوق الملكية في المصارف السعودية؟

فرضيات الدراسة:

- لكي تحقق الدراسة الأهداف التي وضعت لأجلها تم صياغة الفرضيات التالية:
- 1- تؤثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية إيجاباً على العائد على الأصول في المصارف السعودية.
 - 2- تؤثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية إيجاباً على العائد على حقوق الملكية في المصارف السعودية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:
- 1- الكشف عن أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول في المصارف السعودية؟
 - 2- التعرف على أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على العائد على حقوق الملكية في المصارف السعودية؟

أهمية الدراسة:

- 1- تنبع أهمية الدراسة من أهمية التسهيلات الائتمانية للمصارف وما تحققه للمصارف وما تساعد في تقديم التمويل للعملاء وما ينتج عنه من أرباح للمصارف.
- 2- تبحث الدراسة موضوع غاية في الأهمية وهو الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية وأثرها في ربحية المصارف السعودية،
- 3- قلة الدراسات التي أجريت على الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية وأثرها على الربحية في المصارف السعودية.
- 4- تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها- حسب حدود علم الباحثة-، فقد أجريت دراسات أخرى في دول مختلفة من حيث البيئة والأنظمة والتشريعات.
- 5- تتناول الدراسة الربحية كمؤشر من المؤشرات المالية التي تعتمد عليها الإدارة أولاً والأطراف الأخرى ذات الصلة بالمصارف ثانياً في التعرف على مدى قدرة الإدارة على تحقيق أرباحها.
- 6- تعطي نتائج الدراسة فرص للمصارف السعودية في كيفية التعامل مع التسهيلات الائتمانية وأثرها على الربحية في المصارف.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: "الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية المصارف".
- الحدود المكانية: المصارف في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: طبقت الدراسة على الفترة الزمنية 2008-2017.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

ويعتبر القطاع المصرفي السعودي من القطاعات المالية القوية، إذ يقوم على قاعدة عريضة تضم مجموعة من المؤسسات التي تقدم باقعة واسعة من الخدمات المالية للمدخرين والمستثمرين. حيث يوجد الآن في السعودية أحد عشر مصرفاً بما فيها فرع مصرف الخليج الدولي، منها ثمانية مصارف بمشاركة سعودية-أجنبية، وتدير هذه المصارف 1201 فرع حتى نهاية النصف الأول من العام الماضي منتشرة في جميع أرجاء السعودية، كما سُمح أخيراً لثلاثة مصارف خليجية بفتح فروع لها في السعودية وهي: مصرف الإمارات الدولي، ومصرف البحرين الوطني، ومصرف الكويت الوطني. (الأسمرى، 2018: 1)

وقد لعبت المصارف السعودية دوراً مهماً ومتزايداً في دعم نمو الاقتصاد السعودي في الأعوام الأخيرة، حيث قامت خلال الفترة من 1999 إلى 2016 بتصفية جزء كبير من موجوداتها الأجنبية لتلبية الطلب المحلي المرتفع على الائتمان المصرفي، وبذلك ارتفع الائتمان المصرفي من نسبة 37%- إلى 68% من إجمالي أصول المصارف أو من نسبة 22%- إلى 46% من الناتج المحلي. (الأسمرى، 2018: 1)

وتعتبر التسهيلات الائتمانية وصيغ التمويل من أهم الأنشطة والأعمال التي تقدمها المصارف التجارية والإسلامية للعملاء، لاعتبارها النشاط الرئيس الذي تم إنشاؤها لأجله، فالتسهيلات الائتمانية تعتبر المصدر الأساسي للعوائد والأرباح فيها، وتؤثر بشكل مباشر على نتائج الأداء المالي لها. ولما للتسهيلات الائتمانية من أهمية؛ فإن كل

مصرف يضع سياسة ائتمانية تتمثل في مجموعة من القرارات تقوم بإصدارها الإدارة العليا له، وتحدد فيها معايير منح الائتمان المصرفي. وتؤثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة والحصة السوقية لها على ربحية المصارف بدرجة كبيرة، وذلك من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية للغير وتنشيط عمل المصارف؛ مما يحقق ربحية عالية. (الساعاتي، 2018: 2).

وتتأثر ربحية المصارف بعدة عوامل أهمها حجم المصرف والأرباح المحتجزة ونسبة المديونية، ومعدل السيولة وكفاءة أداء الخدمات المصرفية. وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل باختلاف حجمها، فبالتالي من الضروري دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف بهدف مساعدة هذه المصارف على وضع السياسات والتشريعات المناسبة والكفيلة بتحسين ربحيتها، وتفعيل نشاطها المصرفي والمحافظة على سيولتها وتدفعاتها النقدية. (القعايدة، 2012: 3)

أولاً- التسهيلات الائتمانية:

مفهوم التسهيلات الائتمانية: ترتكز التسهيلات الائتمانية بصورة أساسية على الثقة، ويمكن القول إن الائتمان هو علاقة بين طرفين، طرف دائن وطرف مدين نتجت عن مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة، أي أن الطرف الأول يقدم المال لكي يستعمله الطرف الثاني في المجال المتفق عليه مقابل وعد بالدفع في تاريخ معين. (أبو عيدة وسالم، 2017: 3)

ومن أهم المشاكل التي تعاني منها المصارف التجارية هي تحديد مجالات الاستثمار المناسبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة لتلك المصارف في ظل بيئة الأعمال الحالية التي تتصف بالمتغيرة، والتي تعمل فيها تلك المصارف ويشوبها عدم الاستقرار المالي والمخاطرة العالية. ومن أبرز تلك المجالات هو منح الائتمان المصرفي بكل أنواعه كونه المجال الاستثماري الأكثر جاذبية للمصارف والأكثر ربحية. (الموسوي، 2016: 3)

تتعدد تعريفات التسهيلات الائتمانية باختلاف وجهات النظر التي ينظر بها إليه:

عرف (الدغيم وآخرون، 2006: 2) التسهيلات الائتمانية على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.

كما يعرفه (علي، 2016: 8) بأنه الثقة المتبادلة بين المصرف والعميل حيث يتيح المصرف مبلغ معين من المال ليستخدمه العميل في غرض محدد خلال فترة معينة مقابل عائد مادي متفق عليه من خلال نسبة فائدة محددة.

وعرف كل من (مناد وركراوي، 2017: 6) الائتمان المصرف على أنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة، لقاء عائد مادي متفق عليه مسبقاً وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد.

وعرف (عبد الحليم، 2017: 13) الائتمان المصرفي بأنه تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال الملائمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

كما ويعرفه (الساعاتي، 2018: 34) بأنه عبارة عن المبالغ التي يمنحها المصرف للمتعاملين بناء على معايير محددة، بشرط أن يتم سدادها خلال فترة زمنية يتم التوافق عليها بين الطرفين ومضافاً عليها العوائد المتمثلة بالفوائد والعمولات.

وعرف (أبو عاقلة، 2018: 8) الائتمان المصرفي بأنه التزام جهة لجهة أخرى بالاقتراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع الدين أو قيمته.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التسهيلات الائتمانية عبارة عن عملية بمقتضاها يرتضي المصرف مقابل فائدة أو نسبة عمولة معينة، أن يمنح عملائه- بناءً على طلبه سواءً حالاً أو بعد وقت معين- أموالاً نقدية أو صورة أخرى؛ وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العملاء لأغراض استثمارية وتكون على شكل تعهد من المصرف بكفالة العميل، أو تعهد المصرف نيابة عن العميل لدى الغير.

فبالرغم من تضارب الشروح حول المفاهيم الاقتصادية للتسهيلات الائتمانية إلا أن الجميع يتفق في كونها: مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة مسبقاً، بتعبير آخر فإن التسهيلات الائتمانية تعتبر عملية تحويل مؤقتة للودائع المالية من زبون اقتصادي لآخر؛ وذلك لقصد استغلالها في نشاط إنتاجي أو استهلاكي، حيث يسدد المبلغ مضافاً إليه قيمة الفائدة التي تعتبر تعويضاً للمقرض على حرمانه من رأسماله.

عناصر التسهيلات الائتمانية: تشتمل عناصر التسهيلات الائتمانية (الائتمان المصرفي)

على ما يلي: (علي، 2016: 10)

- 1- علاقة مديونية: حيث يفترض وجود دائن هو مانح الائتمان ومدين هو متلقي الائتمان وواضح أنه يفترض هنا بالضرورة قيام عنصر الثقة بينهما.
- 2- وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.
- 3- الأجل أو الفارق الزمني: وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهرية في الائتمان فهو الذي يفرق بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية.
- 4- المخاطرة: وتتمثل فيما يمكن أن يتحملة الدائن نتيجة انتظاره على المدين.

أهمية التسهيلات الائتمانية:

يترتب على منح التسهيلات الائتمانية نتائج هامة ينظر إليها من جانبين حيث لكل منهما تأثيره، فمن الجانب الأول ينظر للائتمان المصرفي من وجهة نظر المصرف على أنه شكل بارز من أشكال توظيفاته للموارد المالية والتي يلخصها جانب الأصول في الميزانية، في حين أنه ينظر لدور الائتمان وأثره في الاقتصاد الوطني من الجانب الآخر على أنه اشباع الحاجات التمويلية المختلفة لأوجه النشاط الاقتصادي فيه، فمن خلال التسهيلات الائتمانية يمكن حشد المدخرات عن طريق قبول الودائع وتنشيط عملية الإيداع، كما يمكن من خلالها تمويل الاستثمارات.

ومما لا شك فيه أن التسهيلات الائتمانية أصبحت حاجة ملحة في حياة الأفراد والمنظمات ككل حيث تكمن أهميتها في مستويين: مستوى المصارف خاصة (السيولة، الربحية، المسؤولية الاجتماعية)، ومستوى الاقتصاد الوطني والوطن عامة (حشد المدخرات، تمويل الاستثمارات). (رمضان وجودة، 2017: 12)

كما تعتبر التسهيلات الائتمانية فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثرها جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنها في ذات الوقت تعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية؛ إذ لا تقف

تأثيراتها على مستوى المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة فحسب وإنما تؤثر على الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامها. (عبد الحليم، 2017: 15)

وأكد (أبو عاقلة، 2018: 8) على أهمية الائتمان المصرفي كونه يلعب دوراً مؤثراً في معدل النمو الاقتصادي من خلال إتاحة التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية والتكوين الرأسمالي، الذي يعد أساس للتنمية الاقتصادية الحقيقية، وهذا الدور قد يكون إيجابياً في حالة استثماره بطريقة سليمة وقد يكون العكس.

وذكر (أبو شيخة، 2016: 33) أن أهمية التسهيلات تنحصر في بعض الجوانب وهي:

- يلعب دور هام في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليه الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة.
 - يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر وبذلك؛ فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال من الانتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة رأس المال.
 - يعد التسهيل الائتماني من العوامل الهامة في خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة في الودائع والنقد المتداول.
 - تيسير المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوفاء؛ حيث أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تطور الحياة البشرية.
- وترى الباحثة أن التسهيلات الائتمانية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية ودعم الأفراد والمنشآت في تحويل رأس المال إلى استثمارات ناجحة، وخلق الائتمان وفتح مشاريع مختلفة، وتيسير المعاملات للنهوض بالاقتصاد الوطني.

طرق قياس الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية:

يرى (علوان، 2011: 18) أنه يمكن لكل مصرف أن يقيس حصته السوقية من خلال ثلاث طرق:

1. الحصة السوقية الكلية: هي حجم مبيعات المصرف لمنتج ما يعبر عنها كنسبة مئوية لإجمالي المبيعات في السوق ككل، ويتطلب ذلك تحديد السوق الكلية المعينة لغرض حساب الحصة السوقية.
2. حصة السوق المخدوم: مبيعات المصرف المعبر عنها كنسبة مئوية لإجمالي المبيعات الخاصة بسوقها ويشمل هذا السوق جميع المشتركين القادرين والرغبين بشراء منتجاتها.
3. الحصة السوقية النسبية: يمكن التعبير عنها الحصة السوقية للمصرف نسبة إلى حصة منافسها الأكبر في السوق.

تعتبر الحصة السوقية مؤشراً لمدى قدرة المصرف على تقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء، ويمكن قياس الحصة السوقية للمصارف في السوق المحلي من خلال الطرائق التالية:

الحصة السوقية للمصرف من التسهيلات الائتمانية = تسهيلات المصرف الائتمانية / إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي السعودي.

$$\frac{\text{تسهيلات المصرف}}{\text{اجمالي تسهيلات جميع المصارف}} = \text{الحصة السوقية للمصرف}$$

ومن المتوقع أن يكون للحصة السوقية تأثير إيجابي على الربحية، وهذا يعني وجود علاقة طردية بينهم أي كلما ارتفعت الحصة السوقية للمصرف كلما استطاع أن يفرض أسعار تنافسية كبيرة. (أي كلما ارتفعت الحصة السوقية للمصرف في السوق المالي مع منافسيه من المصارف الأخرى كلما استطاع التحكم بالأسعار من حيث الرفع أو

الخفض وبالتالي يمكنه فرض أسعار تنافسية كبيرة، مما يساعد على ارتفاع للأسعار مما يحقق أهداف المصرف وهي تحقيق الربحية وتعظيم حصة الملاك. شهاب الدين، 2016: 25)

طرق تعظيم الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية:

تلجأ العديد من المنظمات بشكل عام والمصارف بشكل خاص إلى زيادة الربحية من خلال تعظيم الحصة السوقية، وذلك من خلال تحقيق رضا العملاء وتحسين الخدمات المقدمة لهم، وتمييزها على درجة عالية من الدقة مما يساعدهم في استمرار ما يقومون به من أنشطة مختلفة. (شهاب الدين، 2016: 26) وزيادة الحصة السوقية للمصرف يمكن أن يتم من خلال اتباع الطرق التالية: (علوان: 2011: 19)

1. تخفيض أسعار خدماتها لاجتذاب العملاء ذوي الوعي والحساسية للأسعار.
 2. تقديم خدمات جديدة ذات صفة ابتكارية من شأنها اشباع حاجات العملاء الجدد وتقديم قيمة أكبر لهم مقارنة بالمنافسين، ويؤدي هذا إلى حالة التحول من الخدمات القديمة إلى الخدمات الجديدة.
 3. تقديم خدمات مختلفة مثل خدمات ما بعد البيع وخدمات التسليم السريع التي يطلها العملاء او حتى زيادة الطاقة الإنتاجية.
 4. تعزيز وتطوير نوعية النشاطات التسويقية مثل إعداد برامج تدريبية مميزة لتحقيق التطور النوعي لقوى البيع للتوجه نحو العميل، ولا سيما هؤلاء الذين لم يحصلوا على الكميات والنوعيات المطلوبة من المصرف أو المنافسين في القطاع ككل، وعلى ذلك بات على المصرف بناء شبكة ذات كفاءة لتوزيع خدماتها.
- وتتفق الباحثة مع (علوان) في أنه يجب على المصارف لزيادة الحصة السوقية أن تعمل على تخفيض أسعار خدماتها لجذب العملاء ذوي الحساسية للأسعار، كما أن عليها أن تعمل على تقديم خدمات جديدة ذات صفة ابتكارية، وتقديم خدمات مختلفة مثل خدمات ما بعد البيع، وخدمات متابعة العملاء بالإضافة إلى تعزيز وتطوير نوعية النشاطات التسويقية.

طرق ومؤشرات قياس الربحية في المصارف:

يرى (صبري، 2016: 3) أن الربحية تقاس من خلال قياس العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها، علماً أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الأصول أو حقوق الملكية، ويمكن أن تقاس الربحية بعدة طرق ومؤشرات وهي كما يلي:

1. العائد على الأصول (Return On Assets (ROA): العائد على الأصول بحسب (حداد، 2014: 85) هو قياس العلاقة بين صافي الربح وحجم الأصول، أي مدى قدرة الدينار المستثمر في الأصول على توليد الأرباح التشغيلية. وبذلك فإنه يعكس كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة الاستثمارية وليس الأنشطة التمويلية. وتم قياس هذه النسبة في هذه الدراسة كما يلي:

$$ROA = \frac{\text{صافي الربح المتاح لحملة أسهم عادية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تعتبر هذه النسبة مؤشراً على نسبة القوة الإيرادية للأصول المستثمرة في الشركة، أو يمكن القول إنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها الشركة من كل مصادر التمويل الخارجية والداخلية لذا هي نسبة لقياس ربحية الشركة بشكل عام (مطر، 2010: 46).

وأشار (آل شبيب، 2007: 110) أن هذه النسبة تقيس ربحية المشروع إلى إجمالي الاستثمارات في المشروع التي وضعت على شكل أصول، وتقيس قدرة الإدارة على تحقيق العائد على الأموال المتاحة للمشروع مهما كان مصدرها، فتهدف هذه النسبة إلى بيان العلاقة بين الأرباح التي يحققها المشروع وبين الأموال المستثمرة فيه سواء أكانت هذه الأموال مقترضة أو مملوكة بشكل دائم أو مؤقت، وحتى نستخرج هذه النسبة يتطلب الأمر تعديل صافي الربح بمقدار الفوائد التي يدفعها المشروع عن الأموال المقترضة، لاستبعاد أثر الأنشطة التمويلية، ولغرض احتساب هذه النسبة بدقة يمكن استخدام متوسط الأصول بدلاً من قيمة الأصل في نهاية المدة إذ أن الرقم في النهاية قد لا يعبر عن واقع حال الأصول التي ساهمت في تحقيق الربح طوال العام، ويمكن اعتماد هذا المؤشر للمقارنة بين كلفة الاقتراض والعائد على الاستثمار لغرض اتخاذ قرارات تحديد مصادر أموال للمشروع كما أنها تعكس كفاءة القرارات التشغيلية

2. العائد على حقوق الملكية (Return On Equity (ROE): العائد على حقوق الملكية بحسب (عباس، 2008: 141) هو قياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية، ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية، وتستخدم كتب الإدارة المالية تسميات أخرى تعطي نفس المضمون مثل العائد على القيمة المضافة، أو العائد على أموال أصحاب المشروع وهو مقياس لمدى كفاءة العاملين في استغلال أموال حملة الأسهم وتوليد الأرباح التي يرضون بها ويتم حساب العائد على حقوق الملكية في هذه الدراسة بحسب المعادلة التالية:

$$ROE = \frac{\text{صافي الربح المتاح لحملة أسهم عادية}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

3. نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة (Earnings Per Share (EPS): هو مقياس عام للكفاءة يعبر عن مقدار ما سيناله حامل السهم العادي من أرباح بعد اقتطاع نصيب الأسهم الممتازة من صافي الربح بعد الفوائد والضرائب. وتسعى الإدارة دوماً إلى استعماله كمؤشر ومعياري تقيس عليه الكثير من القرارات وخاصة فيما يتعلق بتمويل التوسع في المستقبل (حداد، 2007: 89).

وتبذل الشركات جهودها لزيادته حيث أنه من العوامل التي يركز عليها حملة الأسهم عندما يفكرون بشراء الأسهم وتم قياس هذه النسبة في هذه الدراسة كما يلي: (عباس، 2008: 143)

$$EPS = \frac{\text{صافي الربح المتاح لحملة أسهم عادية}}{\text{عدد حاملين الأسهم العادية}}$$

4. نسبة نمو الإيرادات: تقيس مدى نجاح المشروع في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح الناتجة عن العمليات التشغيلية.

$$\text{نسبة نمو المبيعات} = \frac{\text{مجموع ربح العمليات}}{\text{صافي الربح}}$$

تعظيم الربحية:

تسعى المصارف دائماً إلى تعظيم قيمته ولا يحدث ذلك إلا من خلال تعظيم الربحية ولذلك توجد عدة طرق لتحسين ربحية المصارف كما يلي: (صبري، 2016: 4)

- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.

- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية الي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين المصارف، إلا أن الممارسين غالباً ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل.
 - الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف المصرف، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالباً ما يركزون فقط على ترشيد الانفاق.
 - الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولا سيما في مجال المصروفات العامة، وهي التي تكون مجالاً للإنفاق دون رقابة.
- تري الباحثة أن هناك عدة طرق لتعظيم الربحية وهي البحث عن فرص جديدة وخدمات مصرفية، كما أن رفع الأسعار يعتبر من طرق تعظيم الربحية والانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف المصرف، والضغط على النفقات في أي مجال من المجالات.

السياسات الائتمانية ومهام مؤسسة النقد العربي السعودي:

أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي، المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية، في عام 1372هـ (1952م) وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات ومن أهم هذه المهام الآتي:

- القيام بأعمال مصرف الحكومة.
- سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي) ودعم النقد السعودي وتوظيف وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد.
- إدارة احتياطات المملكة من النقد الأجنبي.
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف.
- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته.
- مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات.
- مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين.
- مراقبة شركات التمويل.
- مراقبة شركات المعلومات الائتمانية.

أثر التسهيلات الائتمانية على الربحية في المصارف:

تعتبر التسهيلات الائتمانية ومنحها من أهم الوظائف الرئيسية في المصارف، حيث يعد منح التسهيلات من العوامل المهمة في تطور المصرف وزيادة سمعته وانتشاره، إضافة إلى كسب ولاء عملاءه وجذب الجدد منهم وزيادة حصته السوقية. (شهاد الدين، 2016: 45)

وفي ذات السياق فإن التسهيلات الائتمانية تعد من أهم أنشطة المصارف الموجهة لعملائه، حيث يزيد حجم التسهيلات الممنوحة جراء الطلب على خدمات المصرف الذي يقدمها مما يساهم في زيادة حجم المصرف واستحواده على السوق العامل به وحصته السوقية. (أبو شيخة، 2016: 23)

ولأن الهدف الرئيس للمصارف تحقيق الأرباح وتعظيمها شأنها في ذلك شأن أي منظمة أعمال تسعى لزيادة ثروة مالكيها وزيادة القيمة السوقية لأسهمها، حيث أن المصارف تلجأ عادة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة قيمة الإيرادات إلى أكبر حد أو تخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن أو القيام بالإجراءات معاً. (شهاب الدين، 2016: 47)

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن حصة التسهيلات الائتمانية تزيد من قدرة المصرف على تحقيق الربحية بدرجة كبيرة، حيث كلما زادت حصة المصرف زادت ربحيته.

ثانياً- الدراسات السابقة:

بعد البحث والاطلاع تم جمع الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة وتم تقسيمها إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية وتم عرضها من الأحدث للأقدم كما يلي:

أ- دراسات بالعربية:

- دراسة (الساعاتي، 2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال بيان أثر المتغيرات المستقلة وهي (الودائع الائتمانية، ودائع العملاء، التسهيلات الائتمانية، ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع) على المتغير التابع، والذي تم قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات وهي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد للسهم، القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم، القيمة الدفترية للسهم). طبقت الدراسة على جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، وعددها 6 بنوك، وتم تحليل البيانات المالية لهذه المصارف في الفترة 2010-2017 باستخدام برنامج Eviews، وتمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت البيانات الطولية في التحليل الإحصائي وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لحجم التسهيلات الائتمانية المباشرة على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: تعزيز الودائع بأنواعها المختلفة من خلال وضع استراتيجيات تهدف إلى تحسين سياسة استقطاب الودائع، عن طريق تقديم معدلات عوائد تنافسية وتطوير وتنويع الخدمات المصرفية، كما أوصت الدراسة بتحديد نسبة التسهيلات الائتمانية الملائمة إلى الودائع، وأيضاً العمل على تعدد صور استثمار أموال المودعين، وعدم اقتصرها على منح التسهيلات الائتمانية من أجل العمل على تطوير الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
- دراسة (شهاب الدين، 2017) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على ربحية كافة المصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، البالغ عددها 13 مصرفاً للفترة 2010-2014م، حيث تم احتساب الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية لهذه المصارف والتي تمثل المتغير المستقل، والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة، ثم تم إجراء تحليل مالي يهدف التعرف على أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف التجارية وقد جاءت نتيجة التحليل متطابقة مع نتائج التحليل الإحصائي الذي تم إجراءه باستخدام معادلة الانحدار البسيط للتعرف على الأثر ومعامل الارتباط بيرسون للتعرف على العلاقة ما بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، وكانت اثبتت النتائج وجود علاقة طردية ما بين الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية والعائد على الأصول، وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، وتبين وجود علاقة طردية بين الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة الارتباط بين العائد على الأصول والعائد على الملكية كبيرة حيث بلغت 0.97. أوصت الدراسة بضرورة التركيز على ملكية هيكل رأس المال في المصارف الأردنية، وضرورة توجيه تعليمات المصرف المركزي نحو دعم المصارف الأردنية لما لذلك من انعكاس على الاقتصاد الأردني.

- دراسة (عوينات، 2017) هدفت الدراسة إلى إبراز أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي في المصارف التجاري في الجزائر حيث أصبحت التسهيلات الائتمانية المتعثرة محل اهتمام كل المصارف التجارية وذلك لما لها من تأثير على أداءها المالي ومختلفة أنشطتها، كما أن تأثيرها يشمل مختلف عناصر الأداء المال والمتمثلة في مؤشرات والربحية وكفاية رأس المال، وقد تم إجراء الدراسة على مصرف البركة ومصرف الجزائر الخارجي ومصرف الخليج الجزائر خلال الفترة 2010-2015 حيث تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط للكشف عن أثر التسهيلات الائتمانية المتعثرة على الأداء المالي وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير ذو دلالة لقروض المتعثرة على بعض مؤشرات الأداء المالي
- دراسة (الكور، 2009) هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التركيز من الأصول، وفقاً لنموذج الهيكل - السلوك - الأداء SCP والحصة السوقية من الودائع وفقاً لفرضية الكفاءة التقليدية MS في أداء المصارف التجارية الأردنية مقاساً بمعدل العائد على الأصول ROA، واشتملت عينة الدراسة على أربعة عشر مصرفاً تجارياً وللفترة من 1993 إلى 2006، وبتنفيذ الانحدار المجتمع لاختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى نتائج تدحض نموذج SCP وبالتالي تستبعد فرضية التحالف بين المصارف الأكثر تركيزاً وإلى نتائج لا تقدم الدعم لفرضية الكفاءة التقليدية التي تنص على أن أكثر المنظمات كفاءة تحقق معدلات أداء مرتفعة وتحصل على ربحية أعلى، مما يقودنا إلى الاعتقاد أن تركيز سوق المصارف التجارية في الأردن يرجع في الأساس إلى عوامل اجتماعية وسياسية بالإضافة إلى ميزة الدخول المبكر إلى السوق التي أسهمت في حصول عدد قليل من المصارف على حصص سوقية مرتفعة، إلا أنه ونتيجة للتشريعات والقوانين التي عملت على تعزيز ورفع مستويات المنافسة لم يكن هناك أية تحالفات بين المصارف الأكثر تركيزاً تعمل على ممارسة قوة السوق على أسعار المدخلات والمخرجات ضمن قطاع المصارف التجارية الأردنية.
- دراسة (الفليت، 2004) هدف البحث إلى تحديد أثر التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى التعرف على واقع المصارف العاملة في فلسطين وما هي أهم المشكلات التي تقف عائق أمام تقدمها في التنمية الاقتصادية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول لنتائج الدراسة وتم الاستعانة بتوزيع استبانتين احدهما وزعت على موظفي التسهيلات الائتمانية الرئيسيين بالمصارف العاملة في الضفة وقطاع غزة، والأخرى وزعت على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة، بالإضافة إلى استخدام المقابلات الشخصية مع مدراء المصارف العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن المصارف العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع ف منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء القطاع الزراعي وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة فيه، ومع ذلك فإن المصارف لا تقوم بالدور المطلوب منها في دعم التنمية الاقتصادية داخل فلسطين، ويعود ذلك لعدة أسباب منها قلة خبرة هذه المصارف في البيئة الفلسطينية، عدم تقديم العميل ل ضمانات مستوفية الشروط كتسجيل الأراضي في الطابو، عدم تشدد سلطة النقد في الرقابة على المصارف

تعقيب على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية:

بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها تناولت موضوع الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية في بيئات عربية وأجنبية مختلفة، فبعضها استخدمت نموذج الاستبانة والبعض الآخر استخدمت النسب المالية وبعضها استخدمت النماذج القياسية، كما أن بعض الدراسات السابقة هدفت إلى التعرف على أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الأداء المالي للمصارف بينما هدفت دراسات أخرى إلى التعرف على أثر الحصة السوقية للتسهيلات

الائتمانية على ربحية المصارف التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية وكذلك ابراز أثر التسهيلات الائتمانية المتعثرة على الأداء المالي في المصارف التجارية، بالإضافة إلى تحديد أثر التسهيلات الائتمانية للمصارف على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتعتبر هذه الدراسة امتداداً لتلك الدراسات السابقة وما يميزها أنها الدراسة الأولى في المملكة العربية السعودية حسب علم الباحثة التي تربط الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية بالربحية في المصارف السعودية. وتسعى الدراسة الحالية إلى كشف أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف السعودية لما لهذه المصارف من دور كبير في الاقتصاد السعودي حيث يتوقع أن يكون للتسهيلات الائتمانية أثر كبير في ربحية هذه المصارف مما قد ينعكس على نشاط الاقتصاد السعودي.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب والأكثر استخداماً في مثل هذه الدراسات، وحيث إن الباحثة تعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة من خلال اطلاعها على الدراسات السابقة المتعمقة بموضوع الدراسة، وهو الوصول إلى أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية، فإن تحقيق هذا الأهداف يتوافق مع استخدام التحليل الإحصائي الوصفي، والتحليل الاستدلالي.

متغيرات الدراسة:



مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف في السوق المالي السعودي، حيث تكونت عينة الدراسة من (12) مصرف. ولتحقيق أهداف الدراسة والحصول على سلسلة زمنية، تم اختيار عينة الدراسة للمصارف التي تخضع للشروط التالية:

1. أن يكون مدرج في سوق الأوراق المالي في عام 2008 وما قبل عام 2018.
2. أن يكون قد نشر بياناته المالية خلال السلسلة الزمنية المتعمقة بالدراسة.

مصادر جمع البيانات:

قد تم ذلك من خلال البحث المكتبي للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري لموضوع البحث، وبعض البيانات من المصادر الرسمية لدراسة الجانب التطبيقي وتم الحصول على هذه البيانات من المصادر الآتية:

1. الإحصاءات الرسمية السنوية والشهرية الصادرة عن السوق المالي السعودي.
2. التقارير المالية السنوية المجمعة للمصارف السعودية موضوع الدراسة والنشرات الخاصة التي يقوم بإصدارها السوق المالي السعودي.

محددات الدراسة:

- طبقت الدراسة من خلال البيانات المالية المنشورة للمصارف السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" خلال سلسلة زمنية اعتباراً من 2008 وحتى عام 2017.
- تم استخراج وحساب المتغيرات للدراسة من التقارير المالية للمصارف 12 الممثلة لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة.

النموذج الرياضي للدراسة:

$$ROA_{i,t} = \alpha + \beta_1 MKS_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 DEPO_{i,t} + \beta_4 GDP_{i,t} + \beta_5 INF_{i,t} + \mu$$

$$ROE_{i,t} = \alpha + \beta_1 MKS_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 DEPO_{i,t} + \beta_4 GDP_{i,t} + \beta_5 INF_{i,t} + \mu$$

حيث إن:

i = يرمز للمصرف

t = يرمز للزمن

ROE = معدل العائد على حقوق الملكية.

ROA = معدل العائد على الأصول.

MKS = الحصة السوقية.

INF = التضخم.

GDP = الناتج القومي.

DEPO = حجم الودائع.

SIZE = حجم المصرف.

كيفية قياس متغيرات الدراسة:

تم قياس هذه المتغيرات من خلال النسب التالية: (الميداني، 2015)

1- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) يتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة صافي الأرباح على إجمالي حقوق

$$ROE = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \text{ الملكية.}$$

2- معدل العائد على الأصول (ROA): يتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة صافي الأرباح على إجمالي الأصول.

$$ROA = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3- الحصة السوقية (MKS): يتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة حجم التسهيلات الائتمانية في المصرف على مجموع التسهيلات الائتمانية لجميع المصارف.

$$MKS = \frac{\text{حجم التسهيلات الائتمانية في المصرف}}{\text{حجم التسهيلات الائتمانية لجميع المصارف}}$$

- 4- حجم الودائع (DEPO): يتم قياس هذا المتغير من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لحجم ودائع كل مصرف.
- 5- حجم المصرف (SIZE): يتم قياس هذا المتغير من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول المصرف.
- 6- التضخم (INF): يتم قياس هذا المتغير من خلال الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار سلة من السلع والخدمات الأساسية في المملكة العربية السعودية. (مؤسسة النقد السعودي)
- 7- الناتج القومي (GDP): يتم قياس هذا المتغير من خلال قيمة السلع والخدمات النهائية والتي ينتجها أفراد المجتمع خلال سنة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم (مؤسسة النقد السعودي).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة التالية:

- 1- تم استخدام العديد من الطرق الإحصائية من خلال البرنامج الإحصائي (STATA) وهو عبارة عن برنامج متقدم بالتحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية إذ يقوم هذا البرنامج على دمج النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء في نموذج متكامل بهدف اختبار الفرضيات حول ظاهرة اقتصادية أو مالية معينة إضافة إلى تحليل لوحة البيانات (PANEL DATD ANALYSIS).
- 2- تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة.
- 3- لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى للبيانات المتجمعة (تحليل لوحة البيانات PANEL DATD ANALYSIS) الذي يضم كلاً من خصائص البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية من خلال نموذج الأثر الثابت (FIXED EFFECT MODEL) الذي يبين أن عامل الزمن بين الشركات ثابت بمعنى أن لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن أو نموذج الأثر العشوائي (RANDOM EFFECT MODEL) الذي يبين أن ليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة بمعنى أن تأثير الزمن عشوائي ليس ثابت وذلك من خلال استخدام اختبار هوسان (HUSMAN TEST) للمفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي وتحديد الأسلوب المناسب لتحليل البيانات وذلك من خلال قيمة مربع كاي (CHI-SQUARE(K))، مما يجعل من السهل التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المالية من خلال تحليلها وصفيًا وقياسيًا استنادًا إلى النسب المالية والاقتصادية من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وذلك لاختبار الفرضيات ونماذج الانحدار.

4- عرض النتائج واختبار فروض الدراسة

قبل البدء بالتحليل الإحصائي لنماذج الدراسة واختبار الفرضيات، لا بد من إعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات في هذه الدراسة عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الأساليب الوصفية. وفيما يلي يقدم الباحث عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات

قيد الدراسة. والقيام ببعض الاختبارات للتأكد من سلامة النماذج الإحصائية وإذا ما كانت بحاجة للتصحيح أم لا، وهذه الاختبارات تتضمن اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة واختبار تبين حدود الخطأ واختبار الارتباط التسلسلي بين المتغيرات.

جدول (1) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

المتغيرات	نوع المتغير	رمز المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
معدل العائد على الأصول	تابع	ROA	3.112226	6.703183	0.0016	34.959
معدل العائد على حقوق الملكية	تابع	ROE	20.28604	42.75451	0.0597	215.5113
الحصة السوقية	مستقل	MKS	0.0840998	0.0536384	0.001509	0.2124719
حجم المصرف	مستقل	SIZE	8.090584	0.4059373	7.191898	9.70944
حجم الودائع	مستقل	DEPO	7.917692	0.4061149	6.175512	8.522568
الناتج القومي الإجمالي	مستقل	GDP	3.591048	3.330158	-2.059249	9.996893
التضخم	مستقل	INF	3.4	2.56728	-0.9	9.9

يتضح من خلال الجدول رقم (4.1) الذي يصف متغيرات الدراسة، أن كل من معدل العائد على الأصول والذي تراوح قيمته ما بين (0.0016) إلى (34.959)، ومعدل العائد على حقوق الملكية والذي تراوح قيمته ما بين (0.0597) إلى (215.5113)، يمتلكان انحراف معياري مرتفع مقارنة بباقي المتغيرات، بينما المتغير المستقل الائتمان الحصة السوقية له أقل وسط حسابي بواقع (0.08409).

أما فيما يخص المتغيرات الضابطة، فكانت قيمة متغير حجم الودائع تتراوح بين (6.1755) و (8.5225). وأما متغير حجم الشركة فلقد امتلك المتوسط الحسابي الأكبر بين المتغيرات في هذه الدراسة. وتراوح قيمة المتوسط الحسابي للناتج القومي الإجمالي بين (-2.0592) و (9.9968).

• معاملات الانحدار والارتباط بين متغيرات الدراسة:

توجد المشكلة الخطية المتعددة عندما يكون لواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة علاقة خطية مع متغير مستقل آخر في نفس نموذج الانحدار. في ظل وجود هذه المشكلة، ستكون نتائج الانحدار غامضة وسيؤدي ذلك إلى صعوبة في تقدير تأثير المتغيرات المستقلة (Chatterjee and price, 1991). للتأكد من خلو نماذج التحليل الإحصائي من هذه المشكلة فلقد تم تطبيق طريقة عامل التباين في التضخم (VIF) في هذه الدراسة. حيث يساعد هذا الاختبار في استكشاف درجة تدهور دقة التقديرات ويقاس بـ $1 / (R^2 - 1)$ حيث يكون R^2 هو معامل تحديد درجة ارتباط كل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغيرات الأخرى. إذا كان المتغير المستقل مرتبطاً إلى حد كبير بباقي المتغيرات، فستكون قيمة VIF كبيرة وإذا كانت قيمة VIF أكبر من 10، يمكن أن يسبب مشكلة الترابط بين المتغيرات المستقلة وبالتالي انتهاك لشروط معادلة الانحدار (Welsch & Kuh, Belsley, 2005).

جدول (2) معاملات الانحدار بين متغيرات الدراسة

المتغير	عوامل التباين بين المتغيرات VIF	معدل التفاوت بين المتغيرات Tolerance
الحصة السوقية	3.21	0.311710
حجم المصرف	3.10	0.322433
حجم الودائع	4.58	0.218541
الناتج القومي الإجمالي	1.23	0.816290
التضخم	1.56	0.816290

أظهرت نتائج اختبار VIF من الجدول (2) أنه لا توجد مشكلة الترابط بين المتغيرات المستقلة للنموذج المستخدمة في هذه الدراسة. حيث اشارت النتائج لنماذج الانحدار أن القيم جميعها أقل من 10 وتراوح بين 1.23 و4.58. وبالتالي، فإن ذلك يشير إلى أنه لا توجد مشكلة متعددة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة. والجدول (3) يبين معاملات الارتباط متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، وبين المتغيرات المستقلة بعضها ببعض.

جدول (3) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الحصة السوقية MKS	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	معدل العائد على الأصول	حجم المصرف SIZE	حجم الودائع DEPO	الناتج القومي الإجمالي INF	التضخم
الحصة السوقية	1.0000						
معدل العائد على حقوق الملكية	-0.5017	1.0000					
معدل العائد على الأصول	-0.5238	0.8131	1.0000				
حجم المصرف	0.6910	-0.4090	-0.6020	1.0000			
حجم الودائع	0.7793	-0.4861	-0.7176	0.8111	1.0000		
الناتج القومي الإجمالي	-0.0372	-0.0070	-0.0250	-0.0892	-0.0347	1.0000	
التضخم	0.0146	0.0168	0.1189	-0.2406	-0.2810	-0.3525	1.0000
<p>p- value > 0.10- 0.05 *</p> <p>p- value > 0.05- 0.01 **</p> <p>p- value > 0.01 ***</p>							

يتضح من خلال الجدول رقم (3) الذي يبين معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، وبين المتغيرات المستقلة بعضها ببعض، أن أقوى العلاقات بين متغيري (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.8131، وهي تعتبر مرتفعة وقد تؤدي إلى اختراق احد افتراضات تحليل الانحدار وذلك في حالة ان تكون هذه المتغيرات في نموذج احصائي واحد إلا انه في هذه الدراسة سيتم التعامل مع هذه المتغيرات في نماذج احصائية مختلفة وبالتالي لن يكون لهذا الارتفاع اي تأثير على النتائج المستخرجة من التحليل الاحصائي، ولا بد من ذكر انه قد يعزى سبب ارتفاع قوه العلاقة إلى استخدام صافي الربح في طريقه حساب كلا المتغيرين، وكذلك فإن معظم النتائج الأخرى اقل من 0.50 وهي قيمة مقبولة احصائياً.

اختبار التباين

مشكلة التباين لحدود الخطأ هي مشكلة عدم تجانس حدود الخطأ لنماذج الانحدار والتي تعتبر انتهاكاً لمعايير نموذج الانحدار، وإهمالها يجعل المعاملات المقدرة لا تزال متسقة ولكن أخطاءها القياسية ستكون منحازة مما يؤدي إلى أن تكون المعاملات غير فعالة (Baltagi، 2008). من أجل الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين حدود الخطأ في هذه الدراسة، تم استخدام اختبار (Breusch Pagan Test). مبدأً هذه الاختبار ينص على أنه إذا تجاوزت قيمة p القيمة الحرجة 0.05، فسيتم رفض الافتراضات البديلة ولا توجد مشكلة في تجانس تباين حدود الخطأ في النموذج الإحصائي.

جدول (4) اختبار التباين في حدود الخطأ

نتائج اختبار التباين في حدود الخطأ HETEROSKEDASTICITY TEST	
(ROA MODEL) (CHI Value)	(ROE MODEL) (CHI Value)
56.00*	59.12*

يتضح من الجدول السابق أن النماذج الإحصائية في هذه الدراسة تعاني من مشكلة عدم تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة p اقل من القيمة الحرجة 0.05، بالتالي لا بد من رفض الفرضية العدمية والتأكيد على وجود مشكلة عدم تجانس الخطأ.

اختبار الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ:

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين حدود الخطأ في معادلة الانحدار. نظراً لأن ذلك يتسبب في حدوث أخطاء قياسية منحازة، بالتالي فهناك حاجة إلى اكتشاف الارتباط التلقائي في حدود الخطأ في نماذج الانحدار. وفقاً لـ (Baltagi, 2005)، قد تتأثر بيانات السلاسل الزمنية بمشكلة الارتباط التلقائي. ومع ذلك، فإن الارتباط الذاتي بين شروط الخطأ في نماذج الانحدار يعتبر انتهاكاً لمعيار نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي، وإهماله يجعل معاملات المقدرة لا تزال متسقة ولكن أخطائهم المعيارية ستكون منحازة مما يؤدي إلى كون معاملات غير فعالة (Baltagi, 2008). في هذه الدراسة، تم استخدام اختبار WOOLDRIDGE TEST للكشف عن العلاقة التسلسلية بين حدود الخطأ في نموذج الانحدار. إذا تجاوزت قيمة p القيمة الحرجة 0.05، سيتم رفض الفرضيات البديلة ولن تكون هناك مشكلة في نموذج الانحدار.

جدول (5) الارتباط الذاتي

نتائج الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ AUTOCORRELATION TEST	
ROA MODEL (F Value)	ROE MODEL (F Value)
5.579*	10.395*

يتضح من نتائج اختبار الارتباط الذاتي لحدود الخطأ في الجدول السابق أن النماذج الإحصائية لهذه الدراسة يوجد فيها مشكلة ارتباط ذاتي لحدود الخطأ، حيث أن قيمة p اقل من القيمة الحرجة 0.05، بالتالي لا بد من رفض الفرضية العدمية والتأكيد على وجود مشكلة ارتباط ذاتي لحدود الخطأ.

• اختبار الفرضيات:

بعد إجراء بعض الاختبارات التشخيصية لنماذج الدراسة تبين أن النموذج الأول يعاني من مشكلة عدم تجانس الخطأ بينما النموذج الثاني لا يوجد فيه أي انتهاكات، وبالتالي لا بد من التنويه أنه تم استخدام نماذج إحصائية معدلة لتجاوز هذه الانتهاكات والخروج بنتائج أكثر دقة عن تأثير الائتمان المصرفي على أداء الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية.

أيضاً لا بد من التأكيد انه تم استخدام اختبار هوسمان (HAUSMAN TEST) للمفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي كما ذكر في بداية هذا الفصل، وأظهرت نتائج هذا الاختبار أن النماذج الإحصائية في هذه الدراسة تتبع نموذج الأثر العشوائي RANDOM EFFECT. لذلك كان لا بد من إجراء اختبار (Bresch Pagan Lagrangian Multiplier Test for Random Effect) للمفاضلة بين النموذج العشوائي ونموذج البيانات المجمعة (Pooled PLS)، وأشارت النتيجة أن كلا النموذجين يتبعان نموذج الأثر العشوائي (RANDOM EFFECT).

• اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد أثر للمتغير المستقل (الحصة السوقية) على المتغير التابع (ربحية المصارف). والذي تم قياسه باستخدام معادلتين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية).

تبين من خلال نتائج هذا التحليل أن معادلة الانحدار جيدة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 401.06 لنموذج معدل العائد على الأصول، وتساوي 36.29 لنموذج معدل العائد على حقوق الملكية وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 حيث إن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.01، ومن خلال معاملات المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع يتبين أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.54$ لمعدل العائد على الأصول، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 54% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بالنسبة للنموذج الأول. وقيمه معامل التحديد لمعدل العائد على حقوق الملكية هي $R^2=0.27$ ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 27% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بالنسبة للنموذج الثاني.

الجدول التالي رقم (6) يبين نتائج النموذج الاحصائي الأول (معدل العائد على الأصول).

جدول (6) نتائج تحليل النموذج الأول (معدل العائد على الأصول)

المتغير	معاملات الانحدار	قيمة T	مستوى الدلالة
الحصة السوقية	24.06883	1.59	0.013
حجم المصرف	-2.802587	-1.14	0.255
حجم الودائع	-13.65949	-4.46	0.000
الناتج القومي الإجمالي	-0.02691418	-1.47	0.141
التضخم	-0.05336603	-1.58	0.015

يتضح من الجدول (6) أن المتغير المستقل (الحصة السوقية) له تأثير إيجابي على أداء المصارف وذلك عند مستوى دلالة 0.05، حيث كان قيمة مستوى دلالة أقل 0.05، وإشارة معامل الانحدار كانت موجبة مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي على ربحية المصارف. وهذه النتيجة منطقية إلى حد ما، حيث أن زيادة الحصة يعني أن المصرف يستطيع أن يجني أرباحاً أكبر وبالتالي ذلك ينعكس على معدل العائد على الأصول. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فنتيجة المتغير الأول والمتغير الثاني (حجم المصرف والناتج القومي الاجمالي) اشارت إلى عدم وجود تأثير على معدل العائد على الأصول. وكانت نتيجة المتغير الثالث والرابع (حجم الودائع والتضخم) تشير إلى وجود تأثير سلبي على معدل العائد على الأصول.

الجدول التالي (7) يبين نتائج النموذج الاحصائي الثاني (معدل العائد على الملكية).

جدول (7) نتائج تحليل النموذج الثاني (معدل العائد على الملكية)

المتغير	معاملات الانحدار	قيمة T	مستوى الدلالة
الحصة السوقية	-148.0604	-1.42	0.155
حجم المصرف	3.356324	0.83	0.406
حجم الودائع	-16.4278	-2.25	0.025
الناتج القومي الإجمالي	-0.3276005	-0.31	0.757
التضخم	-0.4267077	-0.21	0.835

يتضح من الجدول (7) أن المتغير المستقل (الحصة السوقية) ليس له أي تأثير على ربحية المصارف مقاساً بمعدل العائد على الملكية. وقد يعود سبب هذه النتيجة أن حصة المساهمين في المصارف تكون قليلة مقارنة بالشركات الأخرى، حيث أن معظم مصادر التمويل في المصارف تأتي من الودائع. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فنتيجة المتغير الأول والمتغير الثاني والثالث (حجم المصرف والناتج القومي الإجمالي والتضخم) أشارت إلى عدم وجود تأثير على معدل العائد على الملكية. وكانت نتيجة المتغير الرابع (حجم الودائع) تشير إلى وجود تأثير سلبي على معدل العائد على الملكية.

ومن الجدولين السابقين (6، 7) يتبين ما يلي:

- 1- الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية: تؤثر الحصة السوقية إيجاباً على معدل العائد على الأصول عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بمعنى أنه كلما زادت الحصة السوقية كلما ارتفع معدل العائد على الأصول وهذه النتيجة منطقية إلى حد ما، حيث أن زيادة الحصة يعني أن المصرف يستطيع أن يجني أرباحاً أكبر وبالتالي فإن ذلك ينعكس على معدل العائد على الأصول، وهذه النتيجة مشابهة لدراسة شهاب الدين بعنوان أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والتي خرجت بنتيجة تتفق مع الدراسة الحالية في وجود علاقة طردية ما بين الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية والعائد على الأصول وحيث أشارت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، بينما لا تؤثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على الملكية وقد يعود سبب هذه النتيجة أن حصة المساهمين في المصارف تكون قليلة مقارنة بالشركات الأخرى وبالتالي فنحن نرفض الفرضية التي تقول بأن الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية تؤثر إيجاباً على العائد على حقوق الملكية في المصارف السعودية وتختلف دراسة شهاب الدين في أنها خرجت بنتيجة تفيد بوجود تأثير طردي بين الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية والعائد على حقوق الملكية.
- 2- حجم المصرف: لا يوجد تأثير لحجم المصرف على معدل العائد على الأصول وعلى معدل العائد على الملكية.
- 3- حجم الودائع: يؤثر حجم الودائع على العائد على الأصول عكسياً عند مستوى دلالة أقل من 0.01 وعلى معدل العائد على الملكية عند مستوى أقل من 0.05 بمعنى أنه كلما زاد حجم الودائع كلما انخفض معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية.
- 4- الناتج القومي الإجمالي: لا يؤثر الناتج القومي الإجمالي على العائد على الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية.
- 5- التضخم: يؤثر التضخم عكسياً على العائد على الأصول عند مستوى دلالة 0.01 وبالتالي كلما زاد التضخم انخفض معدل العائد على الأصول بينما لا يؤثر التضخم على معدل العائد على الملكية.

خلاصة بأهم النتائج التي توصلت إليها:

- 1- وجود تأثير إيجابي للحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية.
- 2- تؤثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية إيجاباً على ربحية المصارف السعودية (معدل العائد على الأصول).
- 3- لا تؤثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف السعودية (العائد على حقوق الملكية).
- 4- يؤثر حجم الودائع سلبياً على ربحية المصارف السعودية (معدل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
- 5- لا يؤثر حجم المصرف، الناتج القومي الإجمالي على ربحية المصارف السعودية (معدل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
- 6- يؤثر التضخم سلبياً على ربحية المصارف السعودية (معدل العائد على الأصول)
- 7- لا يؤثر التضخم على ربحية المصارف السعودية (معدل العائد على حقوق الملكية)

التوصيات والمقترحات

استناداً لنتائج الدراسة توصي الباحثة وتقدم الآتي:

- 1- ضرورة العمل على تخفيض نسبة العوائد على التسهيلات الائتمانية مما قد يساهم في زيادة حصتها السوقية وذلك يؤدي زيادة المساهمة في تحقيق الأرباح.
- 2- ضرورة العمل على التوازن بين السيولة والربحية وذلك من خلال المحافظة على الحصة السوقية في حجم الودائع لإعطاء المصرف قدرة أكبر على منح التسهيلات الائتمانية وبالتالي زيادة الأرباح في المصارف.
- 3- ضرورة إجراء المزيد من البحوث المرتبطة بالحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية في المصارف السعودية.

قائمة المراجع

- أبو عاقلة، هيام (2018) "الحكومة المصرفية ودورها في الحد من مخاطر الائتماني المصرفي: دراسة ميداني على بعض المصارف السودانية"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد 11، عدد 43، دار المنظومة.
- أبو عيدة، عمر وسالم، سلامة (2017) "أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة، فرع طولكرم، المنهل.
- الجزيرة كايبتال (2017) "قطاع البنوك السعودي الربع الثالث 2017"، المملكة العربية السعودية، التقرير الربعي، الربع الثالث 2017م.
- الحريث، محمد وآخرون (2018) "مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 43، دار المنظومة.
- الدغيم، عبد العزيز وآخرون (2006) "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد 3.
- رمضان، زياد وجودة، محفوظ (2017) "إدارة مخاطر الائتمان"، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الساعاتي، ضياء (2018) "أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الأداء المالي للبنوك. دراسة حالة.
- شهاب الدين، ابتسام (2016) الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية- دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة من 2010-2014"، جامعة الشرق الأوسط.

- عبد الحليم، محمد (2017) " دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي بالمصارف السودانية: دراسة حالة القطاع المصرفي"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد 7، العدد 26، دارالمنظومة.
- علوان، حسن (2017) " دور التوجه السوقي في تحقيق الحصة السوقية دراسة تطبيقية في معمل إطارات بابل"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الثامن والعشرون.
- علي، زهير (2016) " دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مج 6، ع 21، دارالمنظومة.
- القعايدة، فادي (2012) "أثر الاندماج على الربحية - دراسة حالة المصرف الأهلي"، دارالمنظومة. في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
- مناد، خديجة و زكراوي، ليلي (2017) "العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الأردنية والجزائرية"، مجلة جامعة الجليلي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المنهل.
- الموسوي، سعدي (2016) "البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي- دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية"، المجلة العربية الاقتصادية، العراق.
- الميداني، محمد (2015) " الإدارة التمويلية في الشركات"، الاصدار الثالث، الطبعة السابعة، الرياض.